



**The effect of the financial structure on accounting conservatism an
applied study of a sample of Iraqi bank listed in the Iraq Stock
Exchange Finance**

Nour Haitham Manawar*, Saeb Salim Mohammed

College of Administration and Economics/Tikrit University

Keywords:

financial structure, accounting conservatism, financial leverage, financing.

Article history:

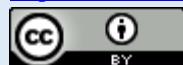
Received 26 Jan. 2025

Accepted 28 Jan. 2025

Available online 25 Jun. 2025

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Nour Haitham Manawar

College of Administration and
Economics/Tikrit University

Abstract: The study aims to demonstrate the impact of the financial structure as independent variable on accounting conservatism As an a dependent variable on the economic units listed in the Iraq Stock Exchange, in order to clarify and explain the different sources of financing from stocks and loans and to determine the most appropriate of them, because the wrong financing structure will lead to great damage to the unit and thus its bankruptcy. Accordingly, care must be taken when choosing units for an appropriate financing structure for them. The study included a sample of banks listed in the Iraq Stock Exchange, which number 46 banks, and a percentage of (21.7) of the bank was tested as a random sample. For the time period (2012-2023), the study included 12 years, so that the number of observations would be 120 observations (bank / year). By adopting the method of analyzing the information content of the financial reports published for this period, the study concluded that there is a negative relationship between the financing structure and financial leverage due to the increase in debts resulting from financial leverage, which led to a significant decrease in the levels of accounting conservatism followed by the unit.

أثر الهيكل التمويلي في التحفظ المحاسبي: بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

صائب سالم محمد

نور هيثم مناور

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان أثر الهيكل التمويلي كمتغير مستقل على التحفظ المحاسبي كمتغيرتابع على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك لبيان وتوضيح مصادر التمويل المختلفة من أسهم وقرض وتحديد الأنساب منها لأن الهيكل التمويلي الخاطئ سيؤدي بأضرار كبيرة للوحدة ومن ثم افلاسها، وعليه يجب التأني عند اختيار الشركات لهيكل تمويلي مناسب لها، تناول البحث عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددهم 46 مصرف، وتم اختبار نسبة (12.7%) من المصرف كعينة عشوائية، وللفترة الزمنية (2012-2023) فقد شمل البحث 12 سنة لتكون عدد المشاهدات 120 مشاهدة (مصرف / سنة) من خلال اعتماد أسلوب تحليل المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المنشورة لهذه الفترة، توصل البحث إلى أن هناك علاقة سلبية بين الهيكل التمويلي والرافعة المالية وذلك بسبب زيادة الديون الناتجة عن الرفع المالي والذي أدى إلى انخفاض كبير في مستويات تحفظ المحاسبي المتبع من قبل الوحدة.

الكلمات المفتاحية: الهيكل التمويلي، التحفظ المحاسبي، الرافعة المالية، التمويل.

المقدمة:

تسعى الشركات للحصول على هيكل تمويلي منتظم لتحقيق أعلى العوائد التي تمكّنها من الاستقرار والنمو لكونه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكل مفاصل عملها ويؤثر فيها مما يدعو لتكوين هيكل تمويلي يمكنها من تقسيمه إلى أدنى حد ممكن وتعظيم حجم العوائد السوقية، ولكي تنمو الشركات وتتطور يجب عليها إيجاد التوازن بين التمويل والتحفظ وذلك لضمان تقديم صورة واضحة ودقيقة عن الوضع المالي للوحدات والحفاظ على مكانتها في الأسواق، ومن هذا المنطلق سلط البحث الضوء على موضوعين في غاية الأهمية وهما الهيكل التمويلي والتحفظ المحاسبي وتقسيمهما بينهما في عينة البحث، ولتحقيق الأهداف المنشودة للبحث صنف البحث إلى أربعة مباحث كالتالي:

- 1- المبحث الأول: المنهجية العلمية للبحث.
- 2- المبحث الثاني: تناول الإطار النظري للبحث.
- 3- اختبار فرضيات البحث.
- 4- الاستنتاجات والتوصيات.

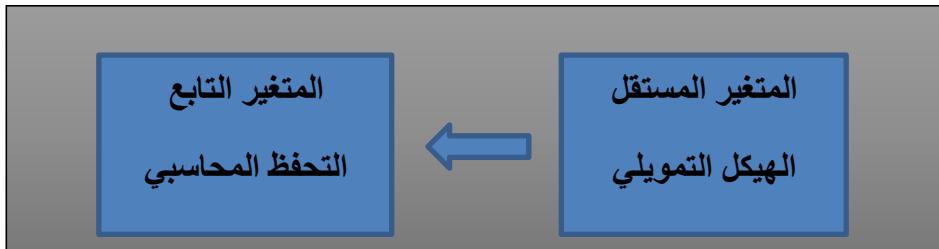
المبحث الاول

المنهجية العلمية للبحث

تعد منهجية البحث بمثابة نقطة البداية لأي بحث تحاول الوصول إلى نتائج لحل مشكلة معينة، وهي من أهم خطوات البحث العلمي، ومن هنا سنتناول أهم الخطوات لمنهجية البحث وكالآتي:

1/1. مشكلة البحث: يعد اختيار الهيكل التمويلي قراراً غاية في الأهمية للشركات وذلك لدوره في تمويلها وتعزيز ثقة المتعاملين معها، ومدى تأثيره على السياسة المتحفظة المتبعة من قبل الشركات وتكلّم مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. كيف يمكن تفسير العلاقة بين التحفظ المحاسبي والهيكل التمويلي؟
 2. هل تؤثر تكلفة الأموال المفترضة على سياسة الشركة المتحفظة؟
 3. كيف تؤثر الأموال المملوكة في تقليل التحفظ المحاسبي المتبع من قبل الشركة؟
- 2/1 **فرضيات البحث:** بناء على الأسئلة التي ذكرت في مشكلة البحث جاءت الفرضيات الآتية:
- (H1). **الفرضية الأولى للبحث:** يرتبط الهيكل التمويلي معنويًا مع التحفظ المحاسبي في الشركات محل البحث.
 - (H2). **الفرضية الثانية للبحث:** يؤثر الهيكل التمويلي في مستويات وتجهيزات تبني التحفظ المحاسبي في الشركات محل البحث
- 3/1 **اهداف البحث:** يسعى البحث الحالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ومنها:
1. تحديد مفهوم الهيكل التمويلي وأهميته.
 2. التعرف على التحفظ المحاسبي وأنواعه.
 3. بيان مدى تأثير الهيكل التمويلي على التحفظ المحاسبي.
- 4/1 **ميدان البحث:** تم اختيار عينة من المصادر العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك لتتوفر البيانات فيها واختلاف كمية القروض لكل وحدة وهذا البحث تأتي من سوق العراق الأوراق المالية فهي محاولة لمعرفة أثر الهيكل التمويلي على التحفظ المحاسبي للوصول إلى ما يؤدي إلى نمو الوحدات وتطورها.
- 5/1 **أسلوب البحث:** وتم اعتماد المنهج الاستباطي في البحث الحالي من وذلك من خلال الابحاث التي لها صلة بموضوع البحث من وثائق رسمية ورسائل وأطارات ومقابلات ودوريات وأبحاث على الانترنت وكتب عربية وأجنبية، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من البيانات المنصورة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك للمصادر عينة البحث.
- 6/1 **مخطط البحث الافتراضي**



شكل (1): أنموذج البحث

مصدر الشكل: من اعداد الباحثين.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للهيكل التمويلي والتحفظ المحاسبي:

- 1/2 **مفهوم الهيكل التمويلي:** يعد الهيكل التمويلي الوظيفة الأساسية للشركات لكونه يعمل على التأكد من أن الشركة لديها ما يكفي من الأموال لاستمرار وسير العمل (Broyles, 2003: 4)، وعليه فالهيكل التمويلي يقوم على تحقيق الهدف الرئيس للوحدات والمتمثل بتعظيم عوائدها والتخفيف من تكاليفها الكلية ليساعدتها على تحقيق أهدافها المتمثلة بالتوسيع والنمو والمحافظة على مكانتها في السوق المالي (kulkarm, 2014: 437)، ومن أكبر الأدلة على قدرة الشركات على تحقيق أهدافها هو قدرتها على تعظيم أرباحها فهو أداة مالية تمكن الشركات من اتخاذ أفضل القرارات (Gitman & Zutter, 2012: 4)، والتمويل نوعان فقد يكون ممتلك عن طريق الأموال

التي تمتلكها الشركة أو مقرض عن طريق القروض والسندا، والتمويل الممتلك دائمًا أفضل من المقرض (التكريتي، 2019: 18)، والشركات ذات الهيكل التمويلي المنتظم تكون متقدمة لضمان مكانها في الأسواق (Sivalingam & Kengatharan, 2018: 586-588)، مع ملاحظة أن الهيكل التمويلي يتضمن التمويل الاجمالي للشركات من تمويل ممتلك وأسهم عادية وأرباح محتجزة والقروض بنوعيها قصيرة الأجل وطويلة الأجل (paramasivan & subramanian, 2009: 48)، أما هيكل رأس المال فهو مزيج من حقوق الملكية والديون أي إنه يتضمن مصادر الأموال الرئيسة فقط (M, 2019: 177).

2/2. أهمية الهيكل التمويلي: للهيكل التمويلي أهمية للشركات وذلك لكونه:

1. له دور كبير في زيادة قيمة الشركات من خلال عمله المتمثل في تخفيض تكاليف التمويل والعمل على تعظيم العوائد (Gitman & Zutter, 2012: 523).
2. يقوم بالتقليل الكبير من المخاطر المالية التي تواجه الشركات لكونه يعمل على اختيار الخطوات الصحيحة التي تعمل على خطاها (Sarhan & Ali, 2022: 125).
3. له دور كبير في منح الائتمانات وتوفير جميع التسهيلات المصرفية التي تحتاجها الشركات (paramasivan & subramanian, 2009: 1).
4. يعمل على تحقيق الربحية والتي تمكن المديرون وأصحاب المصالح من الحصول على أعلى العوائد المستقبلية (اسماعيل، 2018: 124).

3/2. نظريات الهيكل التمويلي: ظهرت العديد من النظريات المفسرة للهيكل التمويلي ومنها:

1. نظرية الاشارة: ظهرت هذه النظرية للقضاء على التباين في المعلومات بين المديرين والمساهمين (Ezeanl, 2019: 31)، فهي تقسر المنطق القائل بأن المديرين دائمًا ما يكون لديهم معلومات أكثر من بقية المساهمين والمستثمرين عن الوحدات وذلك للحصول على أرباح إضافية لصالحهم (cheng, 2014: 32).
2. نظرية الانتقاد: تتعامل هذه النظرية مع الطرق المختلفة التي تستخدم في تمويل الشركات لغرض زيادة رأس المال (Qian, 2014: 4)، وذلك عن طريق افتراضها القائل بأن للتمويل ثلاثة مصادر وهي أرباح محتجزة والديون فضلاً عن حقوق الملكية (frank & Goyal, 2003: 220)، ويتصدر التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة على مصادر التمويل الأخرى (Jahanzebet al., 2014: 14).
3. نظرية توقيت السوق: وتمثل هذه النظرية استراتيجية تقوم بتوقيت سوق الأسهم على حسب التغيرات في الأسعار المتوقعة (Qian, 2014: 4)، فهي تمثل قوة وقدرة المديرون على تحديد الوقت المناسب لإصدار أسهم الوحدة بأقل التكاليف الممكنة وتعود لها بالعديد من الفوائد (Elliott, 2008: 175).
4. نظرية الوكالة: وهي عقد يتم بموجبه تفويض الحقوق من المديرين إلى الوكيل (onsomur 2014: 10)، والتي تساهم بشكل كبير في الحد من الخلافات بين المديرين والعلماء الذين يحاول كل منهم تعظيم مصالحه على حساب الآخر (Mostafa & Boregowda, 2014: 117).

4/2. مؤشرات قياس الهيكل التمويلي: وسيتم توضيح طرق احتسابها بالمعادلات الآتية:

جدول (2): مؤشرات قياس الهيكل التمويلي

| | |
|---|---|
| $\text{الهيكل التمويلي} = \frac{\text{اجمالي المطلوبات}}{\text{اجمالي الموجودات}} * 100$ | مؤشر نسبة اجمالي المطلوبات الى اجمالي الموجودات. |
| $\text{الهيكل التمويلي} = \frac{\text{اجمالي حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الموجودات}} * 100$ | مؤشر نسبة اجمالي حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات. |
| $\text{الهيكل التمويلي} = \frac{\text{اجمالي الموجودات}}{\text{اجمالي المطلوبات}}$ | مؤشر نسبة اجمالي الموجودات الى اجمالي المطلوبات. |

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر (Gambacorta& shim, 2016; Jadah, 2020: 124، 45; Hainaut et al., 2018: 23). (Hainaut et al., 2018: 23، Jadah, 2020: 124).

5.2. مفهوم التحفظ المحاسبي: تعد سياسة التحفظ المحاسبي من أكثر السياسات المحاسبية المعتمدة عند اعداد التقارير المالية وأقدمها، إذ ظهرت لحل مشكلة الأزمات المالية والاقتصادية التي حدثت في العالم (حسين وأخرون، 2020: 64)، وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة إلى سياسة التحفظ المحاسبي إلا أنه لا يمكن للشركات الاستغناء عنها وذلك للحد من ممارسات إدارة الأرباح (علي، 2023: 213)، إذ تكمن أهميته في تعظيم القيمة الحالية للشركة وتوفير السيولة النقدية التي تساعدها بشكل كبير على مواجهة جميع الأزمات التي تواجهها (اسماويل، 2018: 124)، وقد زادت أهمية التحفظ من قبل معدى ومستخدمي القوائم المالية منذ بداية القرن العشرين وظهور نظرية الوكالة وذلك لكونه آلية للتخفيف من الدخل الخاضع للضررية واستخدامه لحل المشاكل بين المديرين وحملة الأسهم (حسين، 2022: 5)، وذلك لكون التحفظ يتطلب أعلى درجات التحقق للاعتراف بالأرباح مقارنة بالخسائر وعليه فهو لا يعترف إلا بالأرباح الحقيقة (محمد، 2022: 4) التي تم تحقيقها فعليا (wang, 2009: 8)، فهو محاولة من الشركات لضمان عملها بشكل تام وعلى درجة كبيرة من الصحة والدقة ولكي تتجنب الوقوع في حالات الإفلاس (Janin, 2011: 5)، وقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن التحفظ المحاسبي هو الحذر الكبير والدقة وتجنب المبالغة في تقييم الأصول أو الدخل، وتقييم الالتزامات أو النفقات بأقل ما يمكن، ومن ثم فهو لا يعترف إلا بالإيرادات المحققة بعكس الالتزامات التي يتم الاعتراف بها سريعاً وب مجرد الشك فيها، أما مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) فيرى أن التحفظ المحاسبي هو الحذر الكبير لمحاولة ضمان أن عدم التأكيد والمخاطر الناتجة عن أنشطة الأعمال قد تم أخذها بالاعتبار على نحو كاف (حميد، 2021: 41).

6. أنواع التحفظ المحاسبي: التحفظ نوعان حسب ما أشارت إليه الابحاث المحاسبية وهما:

1. التحفظ المشروط: وهو أول أنواع التحفظ ظهرنا (Ball et al., 2013: 756)، ويقوم هذا النوع من التحفظ على فرض متطلبات أعلى حتى يقوم بالاعتراف بالأخبار الجيدة (Li, 2011: 178)، ويسمى باللاحق لكونه معتمد على المعلومات المستقبلية فالقيم الدفترية تزداد عند الظروف الجيدة للشركات ومن ثم سينتتج عنه معلومات أكثر شفافية وثقة (Basu, 2005: 313).
2. التحفظ غير المشروط: وهو النوع الثاني ظهوراً ويسمى بالتحفظ المستقل أو السابق وذلك لكونه لا يعتمد على الأحداث المستقبلية وإنما يأخذ الأحداث في بداية حياة الأصل فقط (Basu, 2005: 313).

أي إنه يتحدد قبل وقوع الأحداث وهذا ما ينتج عنه قيم دفترية أقل من السوقية (محمد، 2022: 5)، ويتم اللجوء لهذا النوع من التحفظ للصعوبة الكبيرة في التقدير الدقيق لقيم صافي الموجودات (logre, 2011: 2)

7/2. أهمية التحفظ المحاسبي: للتحفظ المحاسبي دور كبير في الشركات لأهميته الكبيرة المتمثلة بالآتي:

1. له دور كبير في التقليل من النقص الحاصل في الاستثمار وذلك بفضل قدرته على تحسين عملية الاقتراض (Balakrish et al., 2016: 12).
2. يقوم بالتعزيز من الموجودات النقدية وذلك لقدرته على التقليل من المخاطر المرتبطة بالإفلاس (Biddle et al., 2022: 1).
3. يعد وسيلة من الوسائل المستخدمة في حماية الإدارة لكونه يقلل من تضخيم الموجودات وبالتالي حمايتها من المقاضة (Al wawdeh, 2015: 233).
4. يعمل كحارس أمن ضد السلوك الانتهازي للمديرين من خلال زيادة كفاءة العقود بين المديرين والمساهمين (AlHroot et al., 2017: 152).

2/8. العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي: هناك العديد من العوامل التي تأثر على تطبيق التحفظ ومنها:

1. **حجم الوحدة:** إذ إن للشركات دور كبير في تحديد مديات التحفظ فالوحدات الصغيرة تلجئ إلى التحفظ بشكل أسرع من الكبيرة لكونها أكثر عرضه للإفلاس (خلف، 2024: 30).
2. **حكومة الوحدات:** والتي تكون في علاقة طردية مع التحفظ المحاسبي إذ إنه كلما كانت فعالة الحكومة أكبر كلما زادت الوحدات من مستويات التحفظ في قوائمها المالية (منى، 2023: 9).
3. **خصائص المديرون:** فالمديرون وخصائصهم تأثير كبير على التحفظ المحاسبي ذلك لكون المديرون يميلون إلى استخدام سياسات محاسبية متحفظة للفحاظ على عوائدهم المستقبلية (Ahmed & Duellman, 2013: 2).

4. **كفاءة السوق:** والتي يكون لها تأثير كبير على التحفظ إذ كلما كانت الأسواق كفؤة وذات نشاط ودينومية أكثر كلما اتجهت الوحدة نحو السياسات المتحفظة بدرجة أكبر (منى، 2023: 9).

9/2. العلاقة بين الهيكل التمويلي والتحفظ المحاسبي: يعد التحفظ المحاسبي من أقدم الآليات المستخدمة لحماية مصالح الدائنين، إذ إن عملية منح الديون على أساس أرقام محاسبية متحفظة يسهل بشكل كبير من تخفيض مخاطر نقص القيمة وفي حالة عدم وجود تحفظ محاسبي من قبل الشركة فالدائنين سيتجهون نحو سياسات أخرى قد تكون مكلفة لحماية أنفسهم وإن استخدام السياسات المتحفظة سيعزز من مصداقية القوائم المالية وذلك لوجود علاقة ارتباط طردية بين التحفظ المحاسبي بالتقارير والتقارير المالية والمعالجات المتبعية لتكليف الاقتراض (ضاحي وأخرون، 2020: 470-462).

وذلك لتقليل التحفظ من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وحملة الأسهم ومن ثم يساهم في تقليل تكاليف التمويل لانخفاض مخاطر نقص المعلومات وما ينتج عنها من انخفاض مطالب المستثمرين عن العوائد على استثماراتهم (lafond & watts, 2008: 31).

فالتحفظ يساعد الشركات ذات معدلات الاستثمار القليلة للحصول على تمويل إضافي في صورة قروض، وكما هو معلوم فإن للشركات طريقتان للتمويل، أفضلاها التمويل الداخلي عن طريق الأرباح المحتجزة أو الاحتياطييات ومن ثم التمويل الخارجي عن طريق اصدار الأسهم والسندا

والودائع والقروض فعند الحاجة للتمويل الخارجي فإن التحفظ سيقوم بإرسال إشارات للمساعدة على التخفيض من كلف التمويل وعدم تماثل المعلومات مما يؤدي إلى الحد من الاستثمار الأقل من اللازم وعندما يكون لدى الشركة فائض نقدي فالتحفظ هنا سيقلل من التعارض بين الإدارات وحملة الأسهم (قديل، 2018: 382).

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

بعد استعراض وتوضيح الإطار المفاهيمي للجانب النظري لمتغيرات البحث فالخطوة الثانية هي معرفة الطرق المستخدمة لقياس المتغيرات واختبار الفرضيات وكالآتي:

1/3. مجتمع وعينة البحث: تمثل المجتمع بالوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية حيث تمثلت البحث بعينة عشوائية لـ (10) مصارف وقد تم توضيحيها في الجدول، أما الحدود الزمنية للبحث والتي تمثلت بالفترة من (2012-2023) والتي تمثلت بـ 130 مشاهدة (مصرف /السنة) وقد تم اعتماد أسلوب تحليل المحتوى المعلوماتي لقارير المالية المنشورة للعينات الجدول يوضح الوحدات الاقتصادية عينة البحث.

جدول (3): الوحدات عينة البحث.

| الرمز | المصرف | ت | الرمز | المصرف | ت |
|-------|-----------|----|-------|--------------|---|
| BROI | الانتمان | 6 | BROI | الخليج | 1 |
| BSUC | سومنر | 7 | BCOI | التجاري | 2 |
| BUOI | الاتحاد | 8 | BIME | الشرق الاوسط | 3 |
| BIBI | الاستثمار | 9 | BBOB | بغداد | 4 |
| BIIB | العربي | 10 | BMFI | الموصل | 5 |

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين.

2/3. قياس متغيرات البحث:

المتغير الأول: المتغير المستقل (الهيكل التمويلي) والذي تم قياسه بطريقتين:
 أ. الطريقة الأولى: وتم قياسه من خلال الرافعة المالية (leverage) وذلك من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{الهيكل التمويلي}_1 = \text{اجمالي الديون} / \text{اجمالي الأصول}$$
.
 ب. الطريقة الثانية: وتم قياسه من خلال (shares) والتي تمثل نسبة الأسهم إلى المطلوبات وذلك من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{الهيكل التمويلي}_2 = \text{عدد الأسهم} / \text{المطلوبات}.$$

المتغير الثاني: المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) وتم قياسها من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{التحفظ المحاسبي} = \text{القيمة السوقية لحقوق الملكية} / \text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}.$$

3/3. التحليل الوصفي للمتغيرات: يظهر الجدول رقم (4) التحليل الوصفي لمستويات لمتغيرات البحث (الهيكل التمويلي، والتحفظ المحاسبي) على مستوى اجمالي العينة، إذ تم هذا التحليل باعتماد عدد من الأساليب الإحصائية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري إلى جانب أدنى وأعلى قيمة ومعامل الاختلاف.

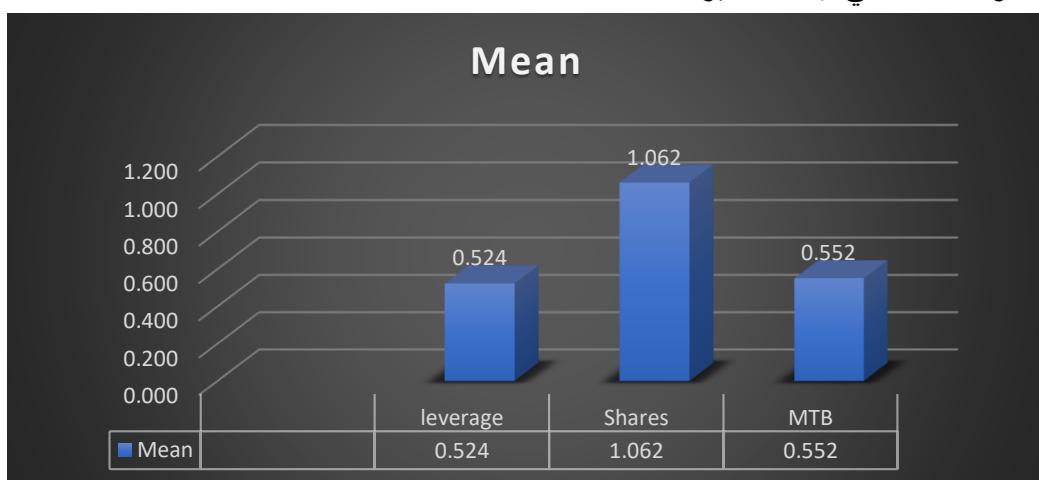
جدول (4): وصف متغيرات البحث

| معامل الاختلاف | أعلى قيمة | أدنى قيمة | الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | الرمز | المتغيرات |
|----------------|-----------|-----------|-------------------|---------------|----------|-------------------|
| 33.89 % | 0.834 | 0.135 | 0.146 | 0.431 | leverage | الهيكل التمويلي 1 |
| 64.60 % | 6.257 | 0.140 | 0.841 | 1.302 | Shares | الهيكل التمويلي 2 |
| 74.60 % | 2.810 | 0.094 | 0.412 | 0.552 | MTB | التحفظ المحاسبي |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (SPSS)

يلاحظ من الجدول رقم (4) وجود مستوى منخفض نوعاً ما من التمويل باعتماد الدين على مستوى اجمالي العينة بحسب الوسط الحسابي البالغ (0.431) لمستوى الهيكل التمويلي 1 (leverage)، ويؤكد هذا التعميم على مستوى اجمالي العينة انخفاض قيمة الانحراف المعياري وانخفاض معامل الاختلاف الذي سجل مستوى أقل من القيمة الفرضية له وبالنسبة 50%، مما يعني عدم وجود تشتت في المشاهدات، على الرغم من وجود فروقات كبيرة بين أدنى وأعلى قيمة، كما يلاحظ على مستوى الهيكل التمويلي 2 (Shares)، أن هناك مستوى تمويل داخلي يتجاوز المطلوبات الخارجية بدلالة الوسط الحسابي البالغ (1.302)، إلا أن هذه النتيجة لا يمكن تعيمها على اجمالي العينة نظراً لارتفاع قيمة الانحراف المعياري وكذلك ارتفاع قيمة معامل الاختلاف مما يدل على وجود تشتت في المشاهدات، ومن ثم عدم اعتمادية الوسط الحسابي، أما على مستوى التحفظ المحاسبي فيلاحظ انخفاض ممارسات التحفظ المحاسبي غير المشروع بشكل كبير بدلالة الوسط الحسابي البالغ (0.552)، إلا أن هذه النتيجة لا يمكن تعيمها على اجمالي العينة نظراً لارتفاع قيمة الانحراف المعياري وقيمة معامل الاختلاف، مما يدل على وجود تشتت في المشاهدات، وعدم اعتمادية ومعولية نتيجة الوسط الحسابي.

ويظهر الشكل رقم (2) مستويات متغيرات البحث (الهيكل التمويلي، التحفظ المحاسبي) بدلالة الوسط الحسابي لهذه المتغيرات.



شكل (4): مستويات متغيرات البحث

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على نظام (Excel)

4/3. اختبار فرضيات العلاقة: تضمنت الفقرة فرضية رئيسة واحدة كما يأتي:
(H1). الفرضية الأولى للبحث: يرتبط الهيكل التمويلي معنويًا مع التحفظ المحاسبي في الوحدات الاقتصادية العراقية محل البحث.

يتم اختبار العلاقة بين متغيرات البحث (الهيكل التمويلي، التحفظ المحاسبي) باستخدام معامل ارتباط بيرسون ومن خلال القيام معاملاته يتم تحديد العلاقة إيجابية أو سلبية، فإذا كانت النسبة متساوية لـ 5% أو أقل يتم الحكم على عدم وجود العلاقة والجدول رقم (5) يوضح الارتباط بين مصفوفات البحث.

جدول (5): مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث

| المحاسبة (MTB) | الهيكل التمويلي 2 (Shares) | البيان | الرمز | المتغيرات |
|-------------------|-------------------------------|---------|----------|-------------------|
| -0.418 ** | -0.782** | Pearson | Leverage | الهيكل التمويلي 1 |
| 0.000 | 0.000 | Sig | | |
| 0.143 | 1 | Pearson | Shares | الهيكل التمويلي 2 |
| 0.119 | | Sig | | |

* دالة معنوية عند مستوى دلالة 1%. ** دالة معنوية عند مستوى دلالة 5%.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك علاقة ارتباط سلبية (عكسية) عند مستوى دلالة أقل من 5% بين كل من الهيكل التمويلي والتحفظ المحاسبي حسب مقياس (leverage) وهذا يدل أن بارتفاع مستوى الرفع المالي عن طريق استخدام الديون سيرافقه انخفاض كبير في مستويات التحفظ، عليه تقبل الفرضية الأولى للبحث.

3/5. اختبار فرضيات التأثير: تضمنت الفقرة فرضية رئيسة واحدة كما يأتي:
(H2). الفرضية الثانية للبحث: يؤثر الهيكل التمويلي في مستويات وتوجهات تبني التحفظ المحاسبي في الوحدات الاقتصادية العراقية محل البحث.

وينتبق عن هذه الفرضية فرضيات فرعية وهي:

(H2.1) الفرضية الفرعية الأولى: يؤثر هيكل التمويلي حسب مقياس leverage في مستويات التحفظ المحاسبي ولاختبار الفرضية تم استخدام نموذج معادلة الانحدار الخطى البسيط من خلال الهيكل التمويلي كما في المعادلة:

$$MTB_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \text{leverage}_{i,t} + e$$

إذ إن:

i (MTB_{i,t}) يمثل التحفظ المحاسبي للمصرف (i) في السنة (t).

i (leverage_{i,t}) يمثل الهيكل التمويلي 1 حسب مقياس leverage، للمصرف (i) في السنة (t).

β_1 (β1) يمثل معامل الانحدار، وهو يظهر مستوى التغير في قيمة MTB (MTB) عند التغير في مستوى leverage_{i,t} (leverage_{i,t}) بوحدة واحدة.

β_0 (β0) يمثل المعامل الثابت، وهو يمثل قيمة MTB (leverage_{i,t}) في حال كانت قيمة leverage_{i,t} (leverage_{i,t}) للصفر.

e (e): تمثل نسبة الخطأ المعياري.

جدول (6): نتائج اختبار تأثير الهيكل التمويلي 1 (leverage) في التحفظ المحاسبي

| (.Sig) | (F) | (Adjusted R ²) | (R ²) | المتغيرات |
|--------|--------|----------------------------|------------------------------|------------|
| 0.000 | 24.999 | 0.168 | 0.175 | |
| (.Sig) | (T) | معامل الانحدار (β) | المعامل الثابت (β_0) | |
| 0.000 | -5.000 | -1.179 | 1.060 | (leverage) |

يلاحظ من الجدول ثبات صحة النموذج المستخدم معادلة الانحدار بدلالة F البالغة وذلك عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5% وهذا يدل على امكانية تقدير التحفظ المحاسبي عبر الهيكل التمويلي حسب مقياس (leverage) ونسبة β البالغة عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5% إلى وجود تأثير معنوي، في حين تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) السالبة والبالغة (-1.179) إلى أن التأثير المعنوي هو سلبي، أي إن الهيكل التمويلي 1 حسب مقياس (leverage) يؤثر بشكل سلبي في مستويات التحفظ المحاسبي في الوحدات الاقتصادية العراقية محل البحث، كما تدل قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.175) على أن الهيكل التمويلي 1 حسب مقياس (leverage) يفسر ما نسبته (17.5%) من التغيرات الحاصلة في التحفظ المحاسبي، عليه تقبل الفرضية الفرعية الأولى، ويمكن بيان نموذج معادلة الانحدار كما يأتي:

$$MTB_{i,t} = 1.060 - 1.179 \text{ leverage}_{i,t} + e$$

(H2.2). الفرضية الفرعية الثانية: يؤثر الهيكل التمويلي 2 حسب مقياس (Shares) في مستويات تبني التحفظ المحاسبي في الوحدات محل البحث.

ولاختبار الفرضية تم إعداد نموذج معادلة انحدار خطى بسيط لتقدير التحفظ المحاسبي عبر الهيكل التمويلي 2 حسب مقياس (Shares)، كما هو في المعادلة الآتية:

$$MTB_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 Shares_{i,t} + e$$

إذ إن:

(MTB_{i,t}): يمثل التحفظ المحاسبي للمصرف (i) في السنة (t).

(Shares_{i,t}): يمثل الهيكل التمويلي 2 حسب مقياس (Shares)، للمصرف (i) في السنة (t).

(β_1): يمثل معامل الانحدار، وهو يظهر مستوى التغير في قيمة (MTB) عند التغير في مستوى (Shares_{i,t}) بوحدة واحدة.

(β_0): يمثل المعامل الثابت، وهو يمثل قيمة (MTB) في حال كانت قيمة (Shares_{i,t}) مساوية للصفر.

(e): تمثل نسبة الخطأ المعياري.

ويتم من خلال هذه المعادلة تحديد مستوى تأثير الهيكل التمويلي 2 حسب مقياس (Shares) في التحفظ المحاسبي، ويظهر الجدول رقم (7) نتائج الاختبار.

جدول (7): نتائج اختبار تأثير الهيكل التمويلي 1 (Shares) في التحفظ المحاسبي

| Sig. | (F) | (Adjusted R ²) | R ² | المتغيرات |
|--------|-------|----------------------------|------------------------------|-----------|
| 0.119 | 2.471 | 0.012 | 0.021 | |
| (.Sig) | (T) | معامل الانحدار (β) | المعامل الثابت (β_0) | |
| 0.119 | 1.572 | 0.070 | 0.461 | (Shares) |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (7) عدم ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة 2.471 عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%， وهذا يعني عدم إمكانية تقدير التحفظ المحاسبي عبر الهيكل التمويلي 2 حسب مقياس (Shares)، كما تشير قيمة (T) البالغة 1.572 عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%， إلى عدم ثبات معنوية التأثير، وعلى هذا يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية، وبناءً على نتائج الفرضيات الفرعية الأولى والثانية، يمكن أن نقبل الفرضية الرئيسية الثانية للبحث.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

1/4. الاستنتاجات النظرية:

- للهيكل التمويلي دور كبير لا يمكن للوحدات أن تستغني عنه لكونه يقلل من تكاليف رأس المال ويعود بالعديد من المزايا للوحدات الاقتصادية.
- يؤدي تبني سياسات متحفظة من قبل الوحدات إلى التقليل من مخاطر التقاضي ومن السلوك الانتهازي للمديرين فضلاً عن التقليل من عدم تماثل المعلومات.
- يعد التمويل الممتلك من أفضل مصادر التمويل وأكثرها ثقة من التمويل بالمديونية الذي ينتج عنه مخاطرة كبيرة للوحدات.

2/4. الاستنتاجات التطبيقية:

- وجود علاقة ارتباط عكسية بين الهيكل التمويلي والتحفظ المحاسبي حسب المقياس الأول والثاني وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن الديون الناتجة عن الرفع المالي وارتفاعها قد يجع إدارات الوحدات الاقتصادية أقل ميلاً لتبني ممارسات التحفظ المحاسبي.
- إن الهيكل التمويلي 1 حسب مقياس (leverage) يؤثر بشكل سلبي في مستويات التحفظ المحاسبي في الوحدات الاقتصادية العراقية محل البحث

3/4. التوصيات:

- ضرورة التزام الوحدات الاقتصادية بمستويات معقولة من التحفظ المحاسبي.
- ابتعاد الوحدات عن التمويل عن طريق الديون لما له من آثار سلبية قد تتعكس عليها زيادة مستويات الديون.
- ضرورة اعتماد الوحدات على المصادر الممتلكة عند تمويل الوحدات لأنها تجعلها أكثر قوة وثبات من غيرها من الوحدات المعتمدة على التمويل في المديونية.

المصادر

اولاًً. المصادر العربية:

- حسن نايب ضاحي وعلي طالب حسين ومحمد نوري فرحان (2018)، أثر تكلفة الاقتراض على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات، مجلة الجامعة العراقية، العدد 50، جزء 2.
- حميد احمد جاسم (2021)، تأثير تبني محاسبة القيمة العادلة وفق معيار (IFRS13) في مستويات التحفظ المحاسبي دراسة في عينة من المصارف العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والمحاسبية، المجلد 17، العدد 54، ج 1.
- خلف، اياد جمعه، (2024)، تأثير التحفظ المحاسبي على غموض التقارير المالية في ظل الثقة الادارية المفرطة: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، العراق_جامعة تكريت.

4. سجى عبدالكريم علي، وأ. د. سطم صالح حسين. (2023). تأثير التحفظ المحاسبي على إدارة الأرباح دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية. *Journal of Business Economics for Applied Research* (4(2).
5. شكر محمود مصطفى، ولبني ليث اسماعيل. (2018). أهمية المعلومات المحاسبية في تحديد انعكاسات التغير في الماليين بشكل شامل على القيمة السوقية للشركة دراسة تطبيقية في إحداث الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية* العدد 14 (44 الجزء الأول).
6. صائب سالم محمد (2022)، تأثير التحفظ المحاسبي في الاستقرار المالي دراسة تجريبية على عينة من المصارف العراقية، مجلد 18، عدد 58، الجزء الاول.
7. قنديل، ياسر سعيد، (2018)، تأثير التحفظ المحاسبي على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة طنطا.
8. لبني ليث اسماعيل، (2018)، أهمية المعلومات المحاسبية في تحديد انعكاسات التغير في الهيكل المالي على القيمة السوقية للشركة (دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 4، عدد 4).
9. محمد عبد الكريم حسين وسمير عماد شعبان وعمار طه حسين، تأثير الأزمات المالية في مستويات التحفظ المحاسبي أدلة تجريبية من الشركات الصناعية العراقية، مجلد 16، الجزء الاول.
10. منى، مناع، (2022)، أثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية على عينة من المهنيين في ولاية ورقلة، رسالة ماجستير منشورة في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مریاح - ورقلة.
11. ميسون داود حسين، (2022)، أثر التحفظ المحاسبي على دلالة القوائم المالية (دراسة تطبيقية في شركات المساهمة العراقية، الجزء 18، العدد 60).

المصادر الأجنبية:

1. Al-Awawdeh, H. (2015). The Effect of Accounting Conservatism and its Impacts on the fair Value of the Corporation: an empirical study on Jordanian Public Joint-stock Industrial Companies. *International Journal of Business and Social Science*, 6(7).229-241. <https://www.researchgate.net/publication/330674234>
2. Al-Hroot, Y. A., Al-Qudah, L. A. M., & Alkharabsha, F. I. A. (2017). The effect of the global financial crisis on the level of accounting conservatism in commercial banks: Evidence from Jordan. *International Journal of Business and Management*, 12(2), 151-159. <http://dx.doi.org/10.5539/ijbm.v12m2p151>.
3. Ball, R., Kothari, S. P., & Nikolaev, V. V. (2013). Econometrics of the asymmetric timeliness coefficient and accounting conservatism. *Journal of Accounting Research*, 51(5), 1071-1097.
4. Basu, S. (2005). Discussion of “Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and modeling”. *Review of Accounting Studies*, 10, 311-321.

5. Biddle, G. C., Ma, M. L., & Wu, F. (2015). Conditional conservatism and the cost of equity capital: Information precision and information asymmetry effects.
 6. Broyles, Jack (2003), Financial Management and Real Options, Wiley & Sons Ltd, England.
 7. Cheng, Hang (2014), "Determinants of Capital Structure in Asian Firms: New Evidence on The Role of Firm Level Factors, Industry Characteristics, And Institutions", PhD, School of Management. University of Leicester.
 8. Elliott, W. B., Koëter-Kant, J., & Warr, R. S. (2008). Market timing and the debt-equity choice. *Journal of Financial Intermediation*, 17(2), 175-197.
 9. Ezeani, Ernest (2019), "Determinants of Capital Structure and Speed of Adjustment in Nigerian Non-Financial Firms", Phd, Lancashire School of Business & Enterprise, University of Central Lancashire.
 10. Frank, Murray Z. & Goyal, Vidhan K. (2003). Testing the Pecking Order Theory of Capital Structure, *Journal of Financial Economics*, Vol. 67. No. 2.
 11. Gambacorta, L. & Shin, H.S (2016), Why bank capital matters for monetary policy. *Journal of financial Intermediation*.
 12. Gitman, Lawrence J. & Zutter, Chad J. (2012). "Principles of Managerial Finance, Prentice Hall, United States, 13th Ed.
 13. Hainaut, D., Shen Y., & Zeng Y. (2018), How do capital structure and economic regime affect prices of banks equity and liabilities? *Annals of operations research*.
 14. Jadah, H. M., Hassan, A. A., Hnameed, T. M., & Mohammed, N. H. (2020). The impact of the capital structure on Iraqi banks performance. *Ivvestment Management and Financial Innovations*, 17(3).
 15. Jahanzeb, A., Rehman, S. U., Bajuri, N. H., Karami, M., & Ahmadimousaabad, A. (2014). Trade-Off Theory, Pecking Order Theory and Market Timing Theory: A Comprehensive Review of Capital Structure Theories. *International Journal of Management and Commerce Innovations (IJMCI)*, 1(1): 11-18.
 16. Kulkarni, Prasanna & Chirputkar, Abhijit V., 2014, Impact of SME Listing on Capital Structure Decisions, *Symbiosis Institute of Management Studies Annual Research Conference, SIMSARC13, Procedia Economics and Finance* 11.
 17. LaGore, William Delton, (2011), Conditional and Unconditional Conservatism Following a Financial Reporting Failure" An Empirical Study, Ph.D. dissertation in Accounting, College Of Business, Florida State University, United States.
 18. LaFond, R., & Watts, R. L. (2008). The information role of conservatism. *The accounting review*, 83(2), 447-478.
 19. Li, Y. (2010). Accounting Conservatism and the Consequences of Covenant Violations. Unpublished doctoral thesis, University of Waterloo, Canada.
 20. M, Hirdinis (2019), Capital Structure and Firm Size on Firm Value Moderated by Profitability, *International Journal of Economics and Business Administration*, Vol. VII, No. 1.
 21. Mostafa, Hashemi Tilehnouei& Boregowda, Shivaraj. (A Brief Review of Capital Structure Theories), *Research Journal of Recent Sciences*, Vol. 3(10), pp. 113-118, 2014.
-

22. Onsongo, S. K., Muathe, S. M., & Mwangi, L. W. (2020). Financial Risk and Financial Performance: Evidence and Insights from Commercial and Services Listed Companies in Nairobi Securities Exchange, Kenya. International Journal of Financial Studies, 8(3): 1-15.
23. JANIN, R. consequences on accounting conservation within Europ
24. Paramasivan, C. & Subramanian, T. (2009), 'Financial Management, New Age Pub, New Delhi.
25. Qian, Xin (2014), "Security Market Timing and Effects of Credit Rating and Corporate Governance on Capital Structure of Uk Firms", Phd, College of Social Sciences, University of Birmingham.
26. Sarhan, S. S., & Al-Ali, A. H. (2022). The Role of Financial Structure Balance in Ensuring the Iraqi Bank Financial Health) An Analytical Study of A Sample of Banks Listed in Isx-Iq For the Period: 2015-2020). TANMIAT AL-RAFIDAIN, 41(136).
27. Sivalingam, L., & Kengatharan, L. (2018). Capital Structure and Financial Performance: A Study on Commercial Banks in Sri Lanka. Asian Economic and Financial Review, 8(5): 586.598.
28. Wang, L. (2016), Board gender diversity and accounting conservatism Evidence from Finland, Master Thesis in Accounting. University of Oulu.